

## دور معلومة التقارير المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار بالأسهم

## دراسة حالة شركة الميرة القطرية

لطيفة بكوش\* ، رحيمة بوصييع صالح\*\*

الإرسال: 2021/09/17

القبول: 2022/03/29

النشر: 2022/05/09

## ملخص :

لا تحتوي بعض التقارير المحاسبية على إيضاحات كافية عن البيانات المالية مما يؤثر سلبا على متخذي القرار. يهدف البحث إلى دراسة دور معلومة التقارير المحاسبية الصادرة عن الشركات في ترشيد القرارات الاستثمارية في أسهمها بدراسة حالة شركة الميرة القطرية من 2010 إلى 2011. لذا تنبع أهميته من إيضاح درجة كفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير لمستخدميها. لتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الاستكشافي وفقا لأسلوب الاستدلال المسمى بالإبعاد لاستنتاج فرضيات واختيارها بأسلوب الافتراض الاستنباطي واعتمادا على تحليل المحتوى ك تقنية لتجميع البيانات الثانوية. لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها اعتماد المستثمرين في أسهم شركة الميرة بشكل كبير على المعلومة الواردة في تقاريرها المحاسبية في اتخاذ قرارهم الاستثمارية بأسهمها.

الكلمات المفتاحية: المعلومة المحاسبية، التقارير المحاسبية، ترشيد القرار، الاستثمار بالأسهم.

تصنيف JEL: M41، G120، G110.

### *The role of accounting reporting information in rationalizing equity investment decisions Case Study of Al Meera Qatar Company*

**Abstract:**

*Some accounting reports do not contain sufficient explanations for the financial statements, which negatively affects the decision-makers. The research aims to study the role of the accounting reports information issued by the companies in rationalizing investment decisions in their shares by studying the case of the Qatari Meera Company from 2010 to 2011. To achieve this, the exploratory approach was used according to the inference method called abduction to conclude hypotheses and select them using the Hypothetico- deductive method, depending on content analysis as a technique for collecting secondary data. The study found a set of results, the most important of which is the reliance of investors in Al Meera's shares largely on the information contained in its accounting reports in making their investment decisions in its shares.*

**Key words:** *Accounting information, accounting reports, decision rationalization, equity investment.*

**JEL Classification:** M41, G120, G11

\* أستاذ محاضر أ، مخبر الاقتصاد السياسي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي-الجزائر، [latifabekkouche@yahoo.fr](mailto:latifabekkouche@yahoo.fr)

\*\* أستاذ محاضر أ، مخبر الاقتصاد السياسي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي- الجزائر(المؤلف المرسل) [Bousbia.s.Rahima@gmail.com](mailto:Bousbia.s.Rahima@gmail.com)

## 1. مقدمة:

تعد المحاسبة أحد أهم العلوم الاجتماعية التي تعنى بتحديد وتسجيل الأحداث والعمليات التي تحصل في منشأة ما، وقياس قيم تلك الأحداث على أساس نقدي وتنظيمها في بيانات تحتوي على معلومات مالية ذات قيمة وإيصال تلك المعلومات إلى المهتمين بها من أجل اتخاذ القرارات المناسبة. لم تصبح المحاسبة في شكلها الحالي إلا بعد الثورة الصناعية بانفصال الملكية عن الإدارة مما أوجب على هذه الأخيرة تقديم تقارير دورية وغير دورية عن نشاطها. إن طبيعة وحجم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها هي التي تغير وتؤثر في قرارات مستخدميها الداخليين والخارجيين خصوصاً المستثمرين والدائنين (مرعي، 2006، صفحة 187). تقدم المحاسبة بمختلف فروعها كنظام لإنتاج المعلومات في شكل قوائم وتقارير مالية تعكس ما وقع في المنشآت الاقتصادية من أحداث متتالية (زيود، قيطيم، و مكية، 2007، صفحة 177). تشكل هذه التقارير هي أداة الاتصال بين نظام المعلومات المحاسبي والمستخدمين المختلفين داخل المنظمة وخارجها لذلك تتعلق فعالية نظام المعلومات المحاسبي بجودة التقارير، كفايتها وملائمتها ومساعدة مستخدميها باتخاذ قرارات استثمارية رشيدة خصوصاً تلك المتعلقة بالاستثمار في الأسهم (قاسم، 2004، صفحة 125). على هذا الأساس تعالج هذه الدراسة كفاية المعلومة المحاسبية التي تعتبرها المؤسسات مهمة والواردة في التقارير السنوية لترشيد القرار الاستثماري في الأسهم من خلال طرح التساؤل التالي:

## ما هو دور معلومة التقارير المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار بالأسهم؟

لقد تم اختيار شركة الميرة القطرية كدراسة حالة من 2010 إلى 2019، (كأخر احصائيات متوفرة حتى الساعة) ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي تم تقسيمه إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية وبناء فرضيات الدراسة على أساسها.

من أجل معالجة الإشكالية الرئيسية تم تقسيمها لمجموعة من تساؤلات الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة بين معلومة التقارير المحاسبية وترشيد القرار الاستثماري بالأسهم؟
- هل للمعلومة التقارير المحاسبية دور مهم في ترشيد القرار الاستثماري بالأسهم؟
- هل يستخدم المستثمرون بعض معلومات التقارير المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار بالأسهم؟

على أساس هذه التساؤلات تم صياغة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة بين معلومة التقارير المحاسبية وترشيد القرار الاستثماري بالأسهم؛
- للمعلومة التقارير المحاسبية دور مهم في ترشيد القرار الاستثماري بالأسهم؛
- يستخدم المستثمرون بعض معلومات التقارير المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار بالأسهم؛

تهدف هذه الدراسة لمعرفة دور المعلومة المحاسبية الواردة في تقارير الشركة محل الدراسة في ترشيد قرارات مستثمرين بأسهمها وإيضاح درجة الاعتماد وكفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير لمستخدميها. كأهمية قد تكون دراسة من هذا النوع مرتبطة بصانعي السياسات المحاسبية لأنها تساعدهم في (أ) فهم سلوك الإفصاح عن الشركات، (ب) شرح سبب اعتماد الشركات لاستراتيجيات إفصاح معينة، و(ج) تطوير نهج متماسك ومجموعة مقبولة من متطلبات الإفصاح الإلزامي.

تمثلت بعض الدراسات السابقة التي تناولت شقي موضوع هذه الدراسة فيما يلي:

- دراسة (Hossain, Hector, & Rahman, 1995): الغرض من هذه الدراسة هو الفحص التجريبي للعلاقة بين خمس خصائص خاصة بالشركة هي: (حجم الشركة، الرافعة المالية، الأصول الموجودة، نوع المدقق،

وحالة الإدراج الأجنبي) والمستوى العام للمعلومات المحاسبية التي تم الكشف عنها طواعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة نيوزيلندا. في هذه الدراسة، تستند التوقعات المسبقة على نظرية الوكالة. لقد استخدمت الدراسة أسلوب الانحدار المتعدد. تظهر النتائج التي تم الحصول عليها من الانحدار المتعدد أن حجم الشركة ووضع الإدراج الأجنبي والرافعة المالية ترتبط بشكل كبير بمدى الإفصاح الطوعي. على النقيض من ذلك، فإن الأصول الموجودة ونوع المراجع ليست متغيرات توضيحية مهمة.

● **دراسة (Wright & Robbie, 1996):** تناولت هذه الدراسة ودور المعلومات المحاسبية في تقييم الاستثمار في الأسهم غير المدرجة بهدف إضافة فهم لسلوك اتخاذ القرارات الاستثمارية لأصحاب رؤوس الأموال وذلك بالتطبيق على أسواق رأس المال في المملكة المتحدة. لقد اعتمدت الدراسة على استبيانات التي أرسلت لمجموعة من المديرين التنفيذيين أوضحت الدراسة أهمية المعلومات المحاسبية عند التقييم والمفاضلة بين الأنواع المختلفة من أسهم الوحدات الاقتصادية وذلك لمساعدة المستثمر عند اتخاذ القرارات الاستثمارية في الورقة المالية؛

● **دراسة (Bryan, 1997):** حللت هذه الدراسة سبعة افصاحات إلزامية مثل الأسعار والإيرادات والتكاليف والسيولة المستقبلية والإنفاق الرأسمالي والعمليات المستقبلية والواردة في (MD&A) والصادرة عن لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية لتقييم محتوى المعلومات الخاصة بها. بهدف دراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في أسواق المال الأمريكية بحجم عينة بلغت 250 وفي عام 1990 واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار المتعدد. أظهرت نتائج الدراسة أن بعض الافصاحات المتعلقة بالعضو المنتدب والعضو المنتدب، ولا سيما مناقشات العمليات المستقبلية والنفقات الرأسمالية المخططة، ترتبط بمقاييس الأداء المستقبلية (قصيرة الأجل) وقرارات الاستثمار، بعد التحكم في المعلومات الواردة في النسب القائمة على القوائم المالية.

● **دراسة (حمزة، 2007):** يهدف هذا البحث إلى اختبار مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي، واختبار مدى الاتساق والتجانس في التقارير المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من قبل هذه الشركات. ولتحقيق هدف البحث، تم إجراء تحليل كمي لنوعية كل من التقارير والمعلومات التي تفصح عنها هذه الشركات والتي يعتمد عليها المستثمرون في ترشيد قراراتهم الاستثمارية في سوق عمان المالي. انتهى البحث إلى عدة نتائج أهمها وجود تباين بين هذه الشركات في جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها وأيضاً في نوعية التقارير المحاسبية المستخدمة.

● **دراسة (الشويكي، 2011):** تناولت هذه الدراسة معرفة أثر المعلومات المحاسبية التي خضعت للمراجعة في تنشيط حركة الأسهم في بورصة عمان ودور هذا التأثير في نجاح البورصة وتحقيق أهدافها حيث توصل الباحث إلى عدة نتائج وتوصيات كان من أهمها إن البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة تغير مصدراً مهماً للمستخدمين عند اتخاذ القرارات الاستثمارية في البورصة بما ينعكس على زيادة حركة التداول في البورصة عند نشرها.

● **دراسة (جابر، 2012):** حاول الباحث في الجزء الأول من الدراسة استعراض عملية الإفصاح المالي والمحاسبي مركزاً على المعلومات والمعايير المحاسبية الدولية ودورها في توحيد الممارسات المحاسبية كما تتطلبها الأسواق المالية. كما يحلل في الجزء الثاني أثر الإفصاح على الأسواق المالية، لاسيما في تحسين كفاءتها. ليختم البحث بدراسة مدى استجابة بورصة الجزائر وكذا المساهمين للمعلومات المحاسبية التي تنشرها الشركات المقيدة بها.

● **دراسة (Alshowaiman, 2019):** سعت الدراسة إلى تحقيق ثلاثة أهداف. أولاً، هو موجه لاستكشاف مدى الإبلاغ عبر الإنترنت عن المعلومات المحاسبية بين الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية. ثانياً، يتحقق

من مخاوف الشركات بشأن الإبلاغ عبر الإنترنت عن المعلومات المحاسبية. أخيراً، يناقش تأثير استخدام التقارير الإلكترونية للمعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ قرارات الاستثمار. تم استخدام استبيان من أجل جمع البيانات من عينة مكونة من 30 شركة وساطة. تم توزيع ما مجموعه 150 استبيان واستخدمت 122 استبيان لأغراض التحليل. توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية لديها درجة معتدلة في استخدام التقارير الإلكترونية للمعلومات المحاسبية مع العديد من المخاوف المتعلقة بالعديد من الجوانب. إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي تم الحصول عليها والواردة أعلاه يكمن في طبيعة وعدد المتغيرات الجزئية المدروسة التي تم بها قياس كل من المتغير المستقل والمتغير التابع وكذا استخدام تقنية دراسة الحالة في مؤسسة محل الدراسة على مدى 10 سنوات امتدت من 2010 إلى 2019 بالإضافة إلى الاختلاف في أداة جمع البيانات حيث اعتمدنا على تحليل محتوى التقارير المحاسبية السنوية كتقنية غير مباشرة للتقصي وليس آراء وتوجهات المستثمرين أو المديرين أو المتعاملين.

## 2. محتوى الدراسة:

### I- الإطار المفاهيمي للدراسة:

#### I-1- معلومة التقارير المحاسبية:

تعرف المحاسبة بأنها وسيلة قياس وتوصيل المعلومات المفيدة لمتخذي القرار والمعلومة بصفة عامة هي عامل من عوامل الإنتاج فالمعلومات هي البيانات المعالجة التي يمكن أن تغير من تقديرات متخذي القرار (مبارك، صفحة 8، 23). كما تعد المحاسبة من أهم وأقدم نظم المعلومات ضمن المؤسسة فهي أحد المصادر الرئيسية للمعلومات حيث أنها تقدم القسم الأعظم من المعلومات التي تحتاجها كافة المستويات الإدارية والجهات الخارجية وتعالج كما هائلا من البيانات عبر طرق وأساليب متعددة تشكل نظم فرعية هي: نظام المحاسبة المالية، نظام محاسبة التكاليف ونظام محاسبة الإدارية. بالإضافة إلى علاقتها التشابكية مع بقية أنظمة المعلومات في إطار وظيفتها الأساسية المتمثلة في عكس الواقع المالي للمؤسسة. أما التقارير المحاسبية فهي الشكل الأكثر استخداما لتقديم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية إلى المستخدمين وهي أداة الاتصال بين هذه النظم ومختلف المستخدمين منها داخل المؤسسة وخارجها لذلك تتعلق فعالية تلك النظم بجودة التقارير وملائمتها للمستخدم. تبدأ عملية تصميم النظام المحاسبي بتحديد التقارير التي يجب عليه إعدادها حتى يتمكن المستخدمون من أداء مهامهم وتحقيق أهدافهم من استخدام هذه التقارير (قاسم، 2004، صفحة 5، 125). تعرف المعلومة المحاسبية بأنها: كل معلومات كمية وغير كمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا (الججاوي و الجبوري، 2019، صفحة 26).

وفقا لمعيار الدورية يمكن أن تصنف التقارير المحاسبية إلى تقارير: يومية، أسبوعية شهرية، نصف سنوية و سنوية بالتالي هي تعد خلال فترة زمنية محددة مسبقا وتحتوي على الميزانية قوائم الدخل حركة المبيعات الأسبوعية (قاسم، 2004، صفحة 134). تشكل البيانات الواردة في التقارير الدورية سواء كانت داخلية أم خارجية تشغيلية مالية تخطيطية قاعدة معلوماتية مهمة في تقييم الأداء (الكرخي، 2014، صفحة 183). يلعب المحتوى الإعلامي في التقارير المحاسبية دوراً مهماً في تحقيق الكفاءة والفاعلية للقرار الاستثماري، فالوصول على قرارات تكون عالية الكفاءة يجب أن يتم تزويد متخذ القرار بمعلومات محاسبية جيدة. كما أن فاعلية التوصيل في التقارير المحاسبية تتحدد بقيمة المعلومات التي يحتويها

التقرير، وتحدد هذه القيمة وفقاً لكمية ونوعية المعلومات التي يحتويها هذا التقرير ومدى قابليتها للقراءة والفهم والإدراك (حمزة، 2007، صفحة 157).

- تشمل التقارير المالية جميع المصادر الداخلية للمعلومات المالية والمتمثلة في: (هباش و مناع، 2018، صفحة 627)
- القوائم المالية الأساسية: تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية وتشمل أربع قوائم أساسية هي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية؛
  - المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية: وتعد تلك الملاحظات جزءاً ضرورياً من مصادر المعلومات المفيدة وتوفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية؛
  - تقارير مجلس الإدارة: والتي تحتوي على معلومات مفيدة تناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية؛
  - معلومات أخرى.

## I-2- ترشيد قرارات الاستثمار في الأسواق المالية:

يعرف (Simon) القرار مسألة حل وسط. البديل الذي تم اختياره لكنه لا يسمح بتحقيق كامل أو مثالي للأهداف، فهو مجرد أفضل حل متاح في ظل الظروف والبدايل المتاحة، وبالتالي يضع حداً أقصى لمستوى تحقيق الهدف الممكن (Simon, 1997, p. 5). أما بالنسبة ل(Moberg&Brown) هو العملية المعتمدة، والبديل المختار نهائياً، وهو الجزء الأكثر وضوحاً. يعرف القرار الرشيد على أنه تعظيم لإنجاز الأهداف في ضوء المستحقات البيئية التي تحيط بالقرار ولا يقتصر الأمر على ذلك بل كيف نذهب لصنع قراراتنا لأغراض تحقيق هذه الأهداف. كما أنه السلوك الذي يستلزم عملية تجميع للآراء والحقائق والمعايير الأساسية ومفاعلتها بعد تحديد الأهداف، ومن ثم تدعيمها بمنهجية علمية تضاعف من قيمة النتائج المتوخاة من القرارات المنوي اتخاذها (الشمري و العزاوي، 2013، صفحة 71). للأوراق المالية أسواق خاصة يتم من خلالها تبادلها، حيث يتم شراء وبيع الأسهم والسندات من قبل المتعاملين. تعتبر الأوراق المالية عصب الحياة في الأسواق المالية باعتبارها السلعة الوحيدة التي تم تداولها فيها تشكل الورقة المالية المثل القانوني لحق المستثمر في الحصول على العوائد المتوقعة في المستقبل في ظل محددة. تنقسم الأوراق المالية إلى نوعين: (الفريج، الصفحات 185-188)

- **الأسهم:** السهم هو عبارة عن صك يثبت لصاحبه الحق في حصة شائعة في ملكية صافي أصول شركة مساهمة أو توصية بالأسهم، يضمن هذا الحق الحصول على حصة من أرباح الشركة تتناسب مع عدد الأسهم، يكون مسؤولية المساهم محدودة على عدد الأسهم التي يمتلكها، تنقسم هذه الأسهم إلى نوعين أساسيين هما عادية وممتاز.
- **السندات:** السند هو صك يمثل جزء من قرض طويل الأجل عادة، وتصدرها الشركات السندات في شكل شهادات أسمية بقيمة موحدة قابلة للتداول، يمثل السندات من ذات الإصدار حقوقاً متساوية لحاملها في مواجهة الشركات. يشكل الاستثمار المالي شراء تكوين رأسمالي موجود وهذا يعني شراء حصة في رأسمال في شكل سهم أو حصة في قرض في شكل سند أو شهادة إيداع أو إذن خزينة تعطي مالكة حق مطالبة بالأرباح أو الفوائد وبالحقوق الأخرى التي تضمنها القوانين ذات العلاقة. تواجه المستثمر ثلاث أنواع من القرارات الاستثمارية هي: (العويسي، 2010، الصفحات 54-58)
- **قرار الشراء:** يتخذ عند ما يكون السعر السوقي اقل من قيمة الأداة الاستثمارية بهدف تحقيق مكاسب رأسمالية من توقع ارتفاع سعرها السوقي؛

- قرار عدم التداول: عندما يتساوى السعر السوقي مع القيمة يصبح السوق في حالة توازن تفرض على من كان لديه حافز البيع أو الشراء التوقف عن عنهما أي عدم التداول؛
- قرار البيع: تعمل ديناميكيات السوق بعد حالة التوازن في خلق رغبات إضافية فيه لشراء من مستثمر جديد بعرض سعر جديد لها يزيد عن قيمتها بذلك يرتفع السعر معطيات حافزا للبيع.

### I-3 - أهمية توفر المعلومة التقارير المحاسبية لاتخاذ القرار الاستثماري بالأسهم

تحتاج الأسواق المالية إلى توافر نظام معلومات جيد يمكن المستثمرين من اختيار أفضل البدائل المتاحة وبالسعر المناسب. لذا أصدرت بعض الأسواق المالية العالمية قوانين تلزم الشركات بإصدار هذه البيانات والإفصاح عنها في أوقات محددة من السنة لأن المعلومات المحاسبية تعد المصدر الأساس في وضع أو إنشاء أو تركيب هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية. بوجه خاص الأرباح السنوية ذات قيمة بالنسبة للمستثمرين في سوق الأسهم، ومن ثم فإن هذه المعلومات ستستجيب لها السوق بطريقة تتناسب مع نوعية هذه المعلومات وطبيعتها. إن نجاح سوق الأعمال والاستثمار في إدارة وظائفه يتوقف على مدى تحقيق المستثمرين لرغباتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. لذلك فإن المعلومات المحاسبية باعتبارها المحتوى الإعلامي للرسالة الإعلامية المحاسبية والمتمثلة في مجموعة التقارير والقوائم المالية ذات أهمية في تنشيط السوق وتحقيق كفاءته (حمزة، 2007، صفحة 147). لقد أكدت كافة التشريعات على أهمية الإفصاح المالي والمحاسبي لدى الشركات المقيدة في البورصات والأسواق المالية وطالبتها بنشر المعلومات المتعلقة بأنشطتها بكل شفافية ومصداقية، الشيء الذي يزيد من تنافسيتها وقبول أوراقها المالية المتداولة وزيادة الطلب عليها (جابر، 2012، الصفحات 188-189).

ينظر خبراء الاستثمار للمعلومة الصحيحة والدقيقة والمفصلة والمتوفرة في الوقت المناسب والتي تؤدي إلى سلامة التحليل على أنها أعلى سلعة استثمارية، بل باعتبارها أهم ركائز الاستقرار المالي. إذ يُعد التقرير أحد المصادر المهمة للمعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمرون للتعرف على أنواع النشاطات الرئيسية للشركة وطبيعة استثماراتها وهيكله إدارتها ومستوى أدائها خلال العام المالي. كذلك يُعدّ هذا التقرير من التقارير التي يعتمد عليها المستثمر في بناء قراره الاستثماري بالإضافة إلى البيانات المالية الأخرى؛ فهو رسالة من الشركة للمساهمين والمستثمرين تتضمن مجموعة من المعلومات الأساسية حول نشاط الشركة وأبرز ما قامت به من مشاريع إضافة إلى تحليل النتائج التشغيلية والمالية. ومن جانب آخر، يقدم التقرير تصوراً واضحاً حول هيكل مجلس إدارة الشركة ومدى التزامها لأحكام لائحة حوكمة الشركات؛ غير أن هذه التقارير المالية لا يمكن أن تؤدّ الدور المنتظر منها كمصدر من مصادر المعلومات إلا إذا تضمنت معلومات كافية وذات جودة، فجودة التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المدرجة في الأسواق المالية تؤدي إلى رفع كفاءة أسواق المال؛ مما يحقق أفضل تخصيص للموارد المتاحة، كما تزيد من ثقة المستثمرين بالمعلومات المالية والتي تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة، كما تمكن من اتخاذ القرارات التصحيحية مبكراً قبل حدوث أي اختلالات على مستوى السوق المالي؛ ولهذا يمكن القول بأن جودة المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المنشورة تساهم في ترشيد القرارات أيا كان نوعها (هباش و مناع، 2018، صفحة 627).

### II- الإطار المنهجي للدراسة:

#### II-1- نموذج الدراسة:

لقد استخدمت مجموعة من المتغيرات المستخدمة لاختبار مدى صحة فرضيات البحث وهي كالتالي:

- المتغير المستقل: معلومة التقارير المحاسبية

نظرا لتعدد المعلومات الواردة في التقارير المحاسبية تم اقتصار قياسه من خلال مجموعة من المتغيرات المستقلة تم الحصول عليها من تقارير السنوية للشركة محل الدراسة وبالضبط من جزء المعلومات المالية الرئيسية في تقرير سنة 2019 على أساس أنها المعلومات التي أولتها الشركة أهمية واهتمام في حسابها وهي كالتالي:

- الأرباح الموزعة (X<sub>1</sub>)؛
- العائد على متوسط إجمالي الموجودات (X<sub>5</sub>)؛
- سعر السهم (X<sub>2</sub>)؛
- هامش صافي الربح (X<sub>6</sub>)؛
- مؤشر السعر إلى القيمة الدفترية (X<sub>3</sub>)
- هامش الربح الإجمالي (X<sub>7</sub>).
- العائد على متوسط العائد إلى مساهمي الشركة (X<sub>4</sub>)؛

#### ■ المتغير التابع: ترشيد قرارات الاستثمار بالأسهم

تم استخدام 6 من أصل 7 مؤشرات التي اقترحها طلال كداوي وبوسالم أبو بكر وآخرون والموضحة في الجدول رقم (1) لتقييم قرارات الاستثمار بالأسهم لقياس الرشد بما اعتمادا على تعريف القرار الرشيد الموضح سابقا والبيانات المتوفرة في التقارير المالية لشركة محل الدراسة:

جدول (01) : مؤشرات قياس المتغير التابع

اسم المؤشر	أهميته في اتخاذ القرار الاستثماري
مردودية السهم العادي (YPS) (Y1)	يعكس تكلفة الفرصة البديلة نتيجة الاحتفاظ بالسهم أو بيعه إذا كان المردود أعلى من سعر الفائدة السائد في السوق يصبح الاحتفاظ بالسهم أو اقتنائه ذو جدوى.
عائد السهم (EPS) (Y2)	يستخدم للتعرف على ربحية السهم، حيث يميل المستثمر إلى شراء الأسهم ذات العائد الأعلى يتعد عن الأسهم ذات الربحية المنخفضة.
حصة السهم العادي من توزيعات الأرباح (DPS) (Y3)	يميل المستثمر أحيانا إلى تفضيل الأسهم ذات الحصة العالية ويتعد عن الأسهم ذات التوزيعات القليلة حتى وإن كان عائدها مرتفع.
مضاعف سعر السهم العادي (PER) (Y4) و (Y5) [لأن له طريقتي حساب]	يستخدم لتقييم التغيرات في الأسعار السوقية لسهم مما يفيد بالتنبؤ بحركة الأسعار كلما زاد عن النسبة المعيارية للسوق كان ذلك دليلا على احتمال هبوط حاد في سعر السهم.
القيمة الدفترية للسهم العادي (BVPS) (Y6)	يستخدم في اتخاذ قرارات الاستثمار ومتابعة اتجاهات تطور قيمة السهم عبر السنوات.
عائد الاحتفاظ بالسهم (HPR) (Y7)	يقيس معدل نمو أو اضمحلال ثروة حامل السهم وهو يعبر عن العائد الحقيقي للاستثمار يتم اتخاذ القرار بمقارنته سعر الفائدة السائدة في السوق.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (كداوي، 2018، الصفحات 87-93) و(بوسالم، شعشوع، و بورنان، 2019، الصفحات 11-13).

#### II-2- المسار المنهجي للدراسة:

لقد انتهجنا في تحليل هذه الدراسة المنهج الاستكشافي الذي يبرز في كيفية اكتشاف هيكل مفهومي نظري لتحقيق هدفين أساسيين: البحث عن التفسير والبحث عن الفهم ذلك لإبراز أهمية الظاهرة المدروسة. وبعيدا عن هدف التعميم، حاولنا انطلاقا من الفرضيات المطروحة إيجاد تفسيرات منطقية قادرة على إزالة الغموض حول دور وأهمية معلومات التقارير المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار بالأسهم؛ وفقا لأسلوب الإبعاد (*Abduction*) الذي يعتمد

على استنتاج فرضيات من الملاحظة لتحديد الروابط بين الظواهر والتي يتم اختيارها لاحقاً بأسلوب الافتراض الاستنباطي (*Hypothetico-deductive method*) ومناقشة نتائجها والتي تمتاز بالطابع النسبي. يستعمل هذا الأسلوب عند استعمال المنهج الاختباري والذي يعتمد على مقارنة موضوع نظري مع الواقع والمقاربات المتنوعة، فهو يهدف إلى الحصول على فهم أفضل للعلاقات الموجودة بين هذه المتغيرات، كما أنه يمكن إنشاء علاقة سببية بين المتغيرات المختلفة ويمكن الاعتماد على البيانات الكمية أو الوصفية. يقوم الاختبار بتمثيل الطرق المنهجية الكمية والهدف منه هو تقديم الشرح حيث يلاءم الاستنتاج والافتراض الاستنباطي التي تبدأ من فرضيات لتصل إلى علاقات سببية. أما بالنسبة لنوع التحليل المستخدم فهو التحليل الكمي عن طريق استخدام الاستمارة في اختبار الفرضيات وتحليل العلاقة بين المتغيرات (بن ساهل، 2016، الصفحات 639-640) (أقطي، 2013، الصفحات 223-224). لقد اعتمدنا بلوغ ذلك على تقنية "دراسة الحالة" التي تقوم على جمع بيانات ومعلومات شاملة عن حالة فردية أو عدد محدود من الحالات بهدف فهم أعمق للظاهرة المدروسة عن ماضيها وعلاقتها لتحقيق فهم أفضل للمجتمع الذي تمثله بوسائل وأدوات متعددة منها المقابلة أو الاستبيان أو دراسة الوثائق بتحليل محتواها وذلك دون قصد تعميم النتائج (عليان و غنيم، 2000، صفحة 46). لتحليل الظاهرة بعمق، تم هذا البحث دراسة حالة شركة الميرة القطرية من 2010-2019.

### II-3- مجتمع الدراسة وأداة جمع البيانات:

يتكون مجتمع الدراسة من شركة الميرة للمواد الاستهلاكية هي شركة مساهمة تأسست في 2005 وهي متجر تجزئة يمتلك 43 فرعاً في قطر يقوم بالبيع المباشر بالجملة والتجزئة لمواد متنوعة. تعتبر الميرة أكبر متجر للتجزئة في قطر. تمتلك شركة قطر القابضة 26% من الميرة و 74% ملك لحملة الأسهم. لقد تم إدراج الشركة في سوق قطر للأوراق المالية في 28 أكتوبر 2009 لذا تم استبعاد سنة 2009 من دراسة لان مدة تداول فيها أقل من سنة وهذا حتى تتساوى الفترات الزمنية المدروسة. أما عينة الدراسة فتمثلت في التقارير السنوية لسنتي 2019 و 2017 (التقرير السنوي لسنة 2019 هي آخر احصائية متوفرة حتى كتابة هذا المقال) بتحليل محتوى عنصر المعلومات المالية الرئيسية بما يخدم الدراسة.

على ضوء إشكالية البحث وفرضياته أتضح لنا أن دراسة الوثائق وأساليب تحليل المحتوى هي أنسب أدوات البحث وأكثرها ملائمة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة التي تمت في حدود ما حصلنا عليه من بيانات تم جمعها من وثائق المؤسسة محل الدراسة في شكل تقارير سنوية. يعرف تحليل المحتوى بأنه تقنية غير مباشرة تطبق على مادة مكتوبة، مسموعة أو سمعية بصرية، تصدر عن أفراد أو جماعات أو تناولهم، وأنها تسمح بالقيام بسحب كمي أو كيفي وهي من أشهر الأدوات المطبقة في تحليل المعطيات الثانوية (النجرس، 2003، صفحة 218). حيث يتم دون اتصال مباشر بالمؤسسة محل الدراسة باختيار عدد من الوثائق المرتبطة بموضوع البحث كالسجلات والتقارير والتي تحتوي على معلومات التي نبحث عنها (دويدري، 2000، صفحة 215). بذلك يتم تطبيقها من أجل الوصول إلى وصف كمي هادف ومنظم للمحتوى بالاختصار على وصف الظاهرة وما قاله الإنسان أو كتبه صراحة دون اللجوء إلى تأويل. نظراً لصعوبة مقابلة الباحثين تمت هذه الدراسة عن بعد عن طريق دراسة التعبيرات الاتصالية الصادرة عنهم كالخطابات، التقارير والنشرية... حيث تم اللجوء إلى هذه الأداة لكون البيانات التي تم تجميعها مقتصرة على الدليل الوثائقي (ابراش، 2008، صفحة 196) المتمثلة في تقارير شركة الميرة القطرية ليسر الحصول على معلومات وقلة تكاليفه بالولوج إلى موقعها الرسمي على شبكة الانترنت. حيث تحتل التقرير أهمية كبيرة في الميدان الوظيفي فهو يعتبر وثيقة إدارية للاتصال الكتابي بين المؤسسة ومختلف الجهات الداخلية والخارجية ووسيلة لنقل هذه المعلومات لتلك الجهات بذلك يُعد مصدراً من

مصادر المعلومات (علاق، 2009، الصفحات 85-92). بما أننا استخدمنا برنامج SPSS فإن هذا البحث يندرج ضمن الدراسات التي تعتمد على التحليل الكمي للظاهرة (شلي، 1997، صفحة 213).

### III- مناقشة نتائج الدراسة، واختبار الفرضيات :

قبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات، يجب إجراء بعض الاختبارات الإحصائية وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، وذلك على النحو التالي:

### III-1 اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات :

لتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي، تم اللجوء إلى اختبار (K.S) تمهيدا لاستخدام أسلوب تحليل الانحدار باعتباره أحد الأساليب الإحصائية المعلمية التي تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا في اختبار فرضيات الدراسة الحالية (عيشوش، 2010، صفحة 138) كما يتضح في الجدولين التاليين:

جدول (2): اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات المستقلة في الدراسة

#### One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		X	x1	x2	x3	x4	x5	x6	x7
N		10	10	10	10	10	10	10	10
Normal Parameters <sup>a,b</sup>	Mean	19.53	0.90	132.48	2.77	0.20	0.11	0.07	0.16
	Std. Deviation	9.02	0.10	62.94	1.02	0.09	0.03	0.02	0.01
Most Extreme Differences	Absolute	0.22	0.20	0.20	0.24	0.26	0.18	0.27	0.31
	Positive	0.11	0.20	0.11	0.24	0.26	0.18	0.27	0.20
	Negative	-0.22	-0.18	-0.20	-0.19	-0.17	-0.12	-0.19	-0.31
Kolmogorov-Smirnov Z		0.68	0.62	0.65	0.74	0.82	0.56	0.85	0.97
Asymp. Sig. (2-tailed)		0.742	0.838	0.796	0.636	0.510	0.910	0.459	.305

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

جدول (3): اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغير التابع ومقاييسه

#### One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		Y	y1	y2	y3	y4	y5	y6	y7
N		10	10	10	10	10	10	10	10
Normal Parameters <sup>a,b</sup>	Mean	14.23	0.06	8.23	7.34	16.00	17.60	50.53	-0.12
	Std. Deviation	5.02	0.02	2.93	2.60	4.96	4.01	25.79	0.45
Most Extreme Differ	Absolute	0.31	0.29	0.20	0.30	0.27	0.18	0.36	0.35
	Positive	0.18	0.29	0.14	0.26	0.27	0.16	0.22	0.21

ences	Negative	-0.31	-0.13	-0.20	-0.30	-0.17	-0.18	-0.36	-0.35
Kolmogorov-Smirnov Z		0.98	0.91	0.64	0.95	0.85	0.58	1.15	1.11
Asymp. Sig. (2-tailed)		0.293	0.379	0.801	0.326	0.462	0.891	0.143	0.167

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

الجدولان يختبران الفرضتين التاليتين:

(H<sub>0</sub>): تتبع البيانات التوزيع الطبيعي؛

(H<sub>1</sub>): لا تتبع البيانات التوزيع الطبيعي.

نلاحظ أن مستوى المعنوية لكل المتغيرات المستقلة والتابعة أكبر من 0.05 مما يدعونا إلى قبول الفرضية الصفرية وبالتالي إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وهذا ما يمكننا من استخدام الاختبارات المعلمية وخاصة أسلوب الانحدار المعتمد على طريقة المربعات الصغرى وتحليل التباين ومعامل بيرسون.

### III-2 اختبار الفرضية الأولى :

في هذا العنصر يختبر الارتباط بين المتغير المستقل والتابع، حيث يستخدم تحليل الارتباط في تقدير درجة الارتباط الخطي أي مدى وجود علاقة خطية بين المتغيرين واتجاهها. تم استخدام معامل بيرسون لان المتغيرات كمية وكانت صياغة الفروض الإحصائية كالتالي:

(H<sub>0</sub>): معامل الارتباط الخطي بين المعلومات التقارير المحاسبية وترشيد القرار الاستثماري بالأسهم غير معنوي؛

(H<sub>1</sub>): معامل الارتباط الخطي بين المعلومات التقارير المحاسبية وترشيد القرار الاستثماري بالأسهم معنوي.

جدول (4): الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع

#### Correlations

		X	Y
X	Pearson Correlation	1	0.913**
	Sig. (2-tailed)		0.000
	N	10	10
Y	Pearson Correlation	0.913**	1
	Sig. (2-tailed)	0.000	
	N	10	10

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة ارتباط طردي قوي بين معلومات التقارير المحاسبية وترشيد القرار الاستثماري بالأسهم بلغت 0.913 وان قيمة (P.value) تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل بأن علاقة الارتباط تختلف عن الصفر.

### III-3 اختبار الفرضية الثانية :

- اختبار الملائمة وخطية العلاقات:

يستخدم أسلوب التباين (ANOVA) للتحقق من خطية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، أي مسألة وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تفسرها المستقلة معادلة الانحدار جيدا. يوضح الجدول رقم (5) تحليل التباين للتأكد من صلاحية نموذج الانحدار البسيط:

جدول (5): نتائج تحليل التباين للتأكد من صلاحية نموذج الانحدار البسيط

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	189.407	1	189.407	40.242	0.000 <sup>b</sup>
	Residual	37.654	8	4.707		
	Total	227.061	9			

a. Dependent Variable: Y

b. Predictors: (Constant), X

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

قدم الجدول السابق اختبارا لمدى صلاحية النموذج لاختبار الفرضيات الرئيسية للدراسة، وتبعاً لارتفاع قيمة F المحسوبة عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.01\%$  يدل على ذلك كون مستوى المعنوية أقل من 0.05 العلاقة؛ مما يظهر خطية النموذج وكون خط الانحدار يلاءم البيانات، وبهذا يكون الفرض الأول لتحليل الانحدار والخاص بخطية العلاقة بين المتغيرات قد تحقق، وهذا ما يمكننا من الانتقال إلى اختبار الفروض الأخرى.

- الانحدار بين المتغير التابع والمستقل:

جدول (6): القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار البسيط

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.913 <sup>a</sup>	0.834	0.813	2.16949

a. Predictors: (Constant), X

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

بلغ معامل التحديد  $R^2$  قيمة 0.837 وتفسير ذلك أن 83.7% من التباينات الانحرافات الكلية في قيم المتغير التابع تفسرها العلاقة الخطية أي نموذج الانحدار، وباقي 16.3% ترجع إلى عوامل عشوائية، كأن تكون متغيرات أخرى لم تدخل في الدراسة. توضح هذه القيمة العالية، المقدرة التفسيرية للنموذج وجودته الإحصائية، بحيث أن المتغير المستقل يفسر المتغير التابع تفسيراً جيداً. كما تظهر قيمة F والتي بلغت 40.242 بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يشير إلى معنوية معلمة الانحدار وإلى تمثيل خط الانحدار للبيانات تمثيلاً جيداً.

جدول (7): معاملات الانحدار

Coefficients<sup>a</sup>

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		

1	(Constant)	4.304	1.709		2.519	0.036
	X	0.508	.080	0.913	6.344	0.000

a. Dependent Variable: Y

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

كما يظهر الجدول رقم (7) معنوية معلمة الميل حيث بلغت 0.508 مما يشير إلى علاقة ايجابية بينا لمتغيرين إحصائيا، فإن أي زيادة في معلومة التقارير المحاسبية ايجابيا بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في ترشيد القرار الاستثماري بالأسهم بمقدار 0.508. حيث بلغ مستوى المعنوية 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يشير إلى معنوية معلمة الميل وأنها تختلف عن الصفر. أما بالنسبة إلى معلمة الحد الثابت فقد بلغت 4.304 في مستوى معنوية 0.036 وهي أقل من 0.05 مما يشير إلى معنويتها إحصائيا، وبالتالي فإن ظهور معنوية معلمي الانحدار يشير إلى أهمية المتغير المستقل في تفسير التباينات بالمتغير التابع.

### III-4 اختبار الفرضية الثالثة :

لتحديد المتغيرات الأكثر أهمية في علاقات الارتباط وتأثير المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع. تظهر الجداول التالية المتغيرات التي ساهمت في إغناء نتائج الدراسة وفقاً لنتائج الانحدار المتدرج (Stepwise Regression) بموجبه يتم إدخال المتغيرات واحدا تلو الآخر إلى النموذج يستبدل المتغير الداخل في الخطوات اللاحقة إذا ثبتت عدم معنويته الإحصائية بوجود المتغيرات الأخرى (عيشوش، 2010، صفحة 149).

جدول (8): القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار المتعدد

#### Model Summary

Mode	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.920 <sup>a</sup>	0.846	0.827	2.09209
2	0.988 <sup>b</sup>	0.976	0.969	0.89076

a. Predictors: (Constant), x2

b. Predictors: (Constant), x2, x3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

بلغ معامل التحديد  $R^2$  للنموذج الأول والثاني القيم التالية على الترتيب: 0.827 و 0.969 يفسر ذلك أن 82.7% و 96.9% من التباينات الانحرافات الكلية في قيم المتغير التابع تفسرها العلاقة الخطية أي نموذج الانحدار، والباقي يرجع إلى عوامل عشوائية، كأن تكون متغيرات أخرى لم تدخل في الدراسة. توضح هذه القيم العالية، المقدرة التفسيرية للنموذج وجودته الإحصائية، بحيث أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع تفسيراً جيداً. كما تظهر قيمة F والتي بلغت 43.878 و 139.584 على التوالي بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يشير إلى معنوية معلمات الانحدار وإلى تمثيل خط الانحدار للبيانات تمثيلاً جيداً.

جدول (9): نتائج تحليل التباين للتأكد من صلاحية نماذج الانحدار المتعدد

#### ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	192.046	1	192.046	43.878	0.000 <sup>b</sup>
	Residual	35.015	8	4.377		
	Total	227.061	9			
2	Regression	221.507	2	110.753	139.584	0.000 <sup>c</sup>
	Residual	5.554	7	0.793		
	Total	227.061	9			

a. Dependent Variable: Y

b. Predictors: (Constant), x2

c. Predictors: (Constant), x2, x3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

### الجدول (10): معاملات الانحدار المتعدد

#### Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.509	1.610		2.801	0.023
	x2	0.073	0.011	0.920	6.624	0.000
2	(Constant)	8.760	0.978		8.956	0.000
	x2	0.079	0.005	0.991	16.446	0.000
	x3	-1.805-	0.296	-0.367-	-6.093-	0.000

a. Dependent Variable: Y

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

وفقاً لطريقة (Stepwise) كان المتغير  $x_2$  أول المتغيرات الداخلة إلى النموذج؛ لأن له أكبر معامل ارتباط بسيط مع المتغير التابع وبالتالي أكبر قيمة لإحصائية  $t$ . من جدول رقم (10) نلاحظ أن قيمة (P-value) المرافقة لإحصائية  $t$  تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 ولهذا يسمح بإدخال متغير  $x_2$ . في الخطوة التالية يتم إدخال متغير  $x_3$ ؛ لأن له أعلى معامل ارتباط جزئي مع المتغير التابع بثبات متغير  $x_2$ ، بحيث يلاحظ من جدول المعاملات أن قيمة (P-value) المرافقة لإحصائية  $t$  تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يسمح بإدخال المتغير، بينما خرج كل من  $x_1, x_4, x_5, x_6, x_7$  لعدم تأثيرهم الكبير في ظل وجود المتغيرين  $x_2, x_3$  أي في ظل وجود متغيري: سعر السهم ومؤشر السعر إلى القيمة الدفترية بالتالي هما أهم متغيرين يؤثران في ترشيد قرار الاستثمار بأسهم الشركة محل الدراسة.

### 3. خلاصة:

#### • نتائج الدراسة:

1. يحتاج المستثمر إلى بيانات ومعلومات تساعد في اتخاذ قراره الاستثماري بالأسهم حيث يتم الحصول على هذه البيانات والمعلومات من مصادر عديدة أهمها التقارير المالية؛
2. تؤثر المعلومات المنشورة داخل التقارير السنوية للشركة محل الدراسة بشكل واضح في ترشيد قرارات المستثمرين بالأسهم سواء كان ذلك بالإقبال على الاستثمار أو بالعدول عنه؛
3. هناك تأثير قوي لسعر السهم ومؤشر السعر إلى القيمة الدفترية الواردة في التقارير السنوية للشركة محل الدراسة في ترشيد قرار الاستثمار بالأسهم؛
4. هناك تأثير بسيط وأحياناً معدوم أو غير معنوي لبعض المتغيرات المدروسة التي تمثل المعلومة المحاسبية والواردة في التقارير السنوية للشركة محل الدراسة على ترشيد قرار الاستثمار بالأسهم أي أنها لم تستخدم في اتخاذ القرار الاستثماري في أسهم الشركة؛
5. تحتوي التقارير المالية على معلومات تفصيلية بشأن الموقف المالي الحالي للشركة التي ساهمت في ترشيد القرارات الاستثمارية بالأسهم؛
6. يستفيد المستثمرون من المعلومات المحاسبية كلما كانت دقيقة ومتاحة في الوقت المناسب ومعدة بدون لبس أو تلاعب لتمكينهم من ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

• التوصيات:

1. الاهتمام بنشر المعلومات المحاسبية اللازمة في التقارير المحاسبية وإتاحتها للمستثمر بنشر عناصر تتضمن أهم المعلومات المحاسبية المؤثرة في قرارات الاستثمار بالأسهم؛
2. الاستفادة من تجارب شركات مع مراعاة المتغيرات البيئية التي تحكم سوق الأسهم الذي تتداول فيه هذه الأسهم؛
3. إلزام الشركات التي تتداول أسهمها في أي سوق من الإفصاح عن البيانات المالية وأي معلومة إضافية ضرورية لتقليل مخاطر التي يتعرض لها المستثمرون؛
4. نشر تقارير دورية تفصيلية في المدناقصيرة لكي تكون المعلومات أكثر ملائمة وحادثة لترشيد قرارات المساهمين؛
5. العمل على رفع الوعي الاستثماري للمتعاملين بأسواق الأوراق المالية لبيان أهمية المعلومات الواردة في التقارير المحاسبية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

الإحالات والهوامش:

المراجع العربية

1. ابراهيم ابراش. (2008). المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية. الأردن: الشروق.
2. أبو بكر بوسالم، أحمد شعشوع، و مصطفى بورنان. (2019). معايير تقييم قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية. الملتقى العلمي الوطني حول: النظام المالي واشكالية تنمية الاقتصاديات النامية، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، (الصفحات 1-20). المسيلة.
3. أحمد الفريخ. دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية بسوق الأسهم السعودية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات إقتصادية ، 22 (2).
4. بشير علاق. (2009). أساليب وطرق اعداد التقارير والخطب التقليدية والالكترونية. الأردن: اليازوري.

5. جوهره أقطي. (2013). اثر القيادة الاستراتيجية على التشارك في المعرفة: دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية. رسالة كمتطلب لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
6. ربحي مصطفى عليان، و عثمان محمد غنيم. (2000). مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق. الاردن: الصفاء.
7. رجاء وحيد دويدري. (2000). البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العملية. سوريا: الفكر.
8. رياض عيشوش. (2010). مساهمة الثقافة التنظيمية في نجاح تطبيق ادارة المعرفة دراسة حالة بعض وكالات البنوك العمومية بالمسيلة ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص : اقتصاد و إدارة المعرفة والمعارف. الجزائر، كلية العلوم الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.
9. سمير عبد الدايم حسن العويسي. (2010). تحليل اتجاهات المستثمرين الافراد في سوق فلسطين للاوراق المالية : دراسة استطلاعية على المستثمرين الافراد في قطاع غزة رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل. 54-58. فلسطين، كلية التجارة، جامعة الاسلامية غزة.
10. صادق راشد الشمري، و باسل محمد حسن العزاوي. (2013). أثر بعض العوامل الاستراتيجية في صنع واتخاذ القرارات الرشيدة دراسة ميدانية في عينة من الوزارات العراقية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (34)، 67-86.
11. صلاح الدين عبد المنعم مبارك. اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية. مصر: دار الجامعة الجديدة.
12. طلال محمد علي الجحاوي، و فؤاد عبد المحسن الجبوري. (2019). نظم المعلومات المحاسبية. الاردن: دار اليازوري العلمية.
13. طلال محمود كداوي. (2018). تقييم القرارات الاستثمارية. الاردن: دار اليازوري العلمية.
14. عبد الرحمان مرعي. (2006). دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، 22 (2)، 181-209.
15. عبد الرزاق محمد قاسم. (2004). تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية. الاردن: مكتبة دار الثقافة.
16. فارس هباش، و ريمة مناع. (2018). أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية (9)، 626-646.
17. لطيف زيود، حسان قيطيم، و نغم أحمد فؤاد مكية. (2007). دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، 29 (1)، 177-197.
18. مجيد الكرخي. (2014). تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية: 388 معيار لتقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية المختلفة. الاردن: دار المناهج.
19. محفوظ جابر. (2012). استجابة الأسواق المالية للمعلومات المحاسبية: دراسة حالة بورصة الجزائر خلال الفترة 1999-2004. مجلة العلوم الانسانية (37)، 181-211.
20. محمد شلبي. (1997). المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج الاقترايات، والادوات. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.

21. محي الدين حمزة. (2007). دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية دراسة تطبيقية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، 23 (1)، 145-174.
22. موريس انجرس. (2003). منهجية البحث في العلوم الإنسانية: تدريبات علمية. الجزائر: العلوم.
23. وسيلة بن ساهل. (2016). أفضليات التجميع بين إدارة المعرفة والذكاء الاقتصادي: بين الدعم والقيادة - دراسة استكشافية-. (جامعة محمد خيضر بسكرة، المحرر) العلوم الانسانية ، 16 (2)، 633-649.
24. يونس عليان الشوبكي. (2011). أثر المعلومات المحاسبية التي خضعت للمراجعة في تنشيط حركة الأسهم في بورصة عمان. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، 28 ، 331-351.

المراجع الأجنبية

**References in english**

25. Alshowaiman, N. (2019). On the effect of the online reporting of accounting information on investment decision-making process in Saudi Arabia on the effect of the online reporting of accounting information on investment decision-making process in Saudi Arabia. *International Journal of Information, Business and Management*, 11 (2), 132-145.
26. Bryan, S. H. (1997). Incremental Information Content of Required Disclosures Contained in Management Discussion and Analysis. *The Accounting Review*, 72 (2), 285-301.
27. Hossain, M. M., Hector, P. B., & Rahman, A. R. (1995). Voluntary Disclosure in the Annual Reports of New Zealand Companies. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 1 (6), 69-87.
28. Simon, H. A. (1997). *Administrative Behavior: A Study of Decision Making Processes in Administrative Organizations*. New York: The free Press.
29. Wright, M., & Robbie, K. (1996). Venture capitalists, unquoted equity investment appraisal and the role of accounting information. *Accounting and Business research*, 26 (2), 153-168.